رقم الوثيقة: IOR 41/011/2003 بيان صحفي رقم: 081

3 أبريل/نيسان 2003

بيان إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن
العراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال وجمهورية الشيشان

لجنة حقوق الإنسان، الجلسة 59، 17 مارس/آذار – 25 أبريل/نيسان 2003
بند جدول الأعمال 9: مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

مداخلة شفوية من منظمة العفو الدولية

عزيزتي السيدة الرئيسة،

ترغب منظمة العفو الدولية في مداخلتها هذه لفت الأنظار إلى الأوضاع الخطيرة لحقوق الإنسان في العراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال وجمهورية الشيشان.

حيث يتركز قسط كبير من الاهتمام الدولي حالياً على الحرب في العراق، التي تجري أحداثها في الوقت الراهن على خلفية سنوات من الانتهاكات على نطاق هائل لحقوق الإنسان التي تم توثيقها جيداً. ونشعر الآن بالقلق بسبب ما يرد من أنباء عن خروقات خطيرة للقانون الإنساني الدولي هناك.

إننا ندعو اللجنة إلى تذكير جميع الأطراف المشاركة في الحرب بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. كما ينبغي تشجيع هذه الأطراف أيضاً على طلب الحصول على خدمات "اللجنة الإنسانية الدولية لتقصي الحقائق" من أجل التحقيق في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب.

وتساند منظمة العفو الدولية بقوة أيضاً توصيات اللجنة السابقة التي تبناها في الآونة الأخيرة المقرر الخاص المعني بالعراق، والداعية إلى أن يكون لآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وجود في هذا البلد. وبغض النظر عن نتائج الحرب، فإنه ينبغي نشر مراقبين لحقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن وتخويلهم صلاحيات تغطي أي انتهاك خطير لحقوق الإنسان يقع من جانب أي طرف موجود فوق الأرض العراقية. وينبغي للمراقبين أن يقدموا المشورة بخصوص الإصلاح المؤسسي والمعلومات الموثوقة أيضاً إلى اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. ويجب أن تبدأ التحضيرات لنشر مثل هؤلاء المراقبين على الفور.

وتلاحظ منظمة العفو الدولية بقلق أيضاً أنه ومنذ بدء العمل العسكري في العراق فقد تعرضت بعض حقوق الأنسان في أنحاء شتى من العالم لتأثيرات عكسية. وشملت هذه الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة ضد

المتظاهرين المناهضين للحرب، واعتداءات على الحق في حرية التعبير وفي التجمع والانتساب إلى الجمعيات، وفرض قيود على الحقوق المتعلقة بطلب اللجوء. إن منظمة العفو الدولية تحث جميع الحكومات على احترام حق الأشخاص في التعبير السلمي عن آرائهم، والامتناع عن استخدام الحرب في العراق كذريعة للانقضاض على حقوق الإنسان الأساسية أو انتهاكها.

السيدة الرئيسة،

بينما تحظى الحرب في العراق بعناوين الأخبار، تدمر حرب أخرى جمهورية الكونغو الديمقراطية وسط اهتمام دولي أقل بكثير. وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق عميق جراء الانتهاكات المنهجية واسعة النطاق لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديموقراطية التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، وكذلك الجماعات السياسية المسلحة. فلا يزال الملايين من المدنيين العزل يقتلون ويهجرون ويعذبون؛ ويستمر اغتصاب النساء وتجنيد الأطفال للخدمة في القوات والمجموعات المسلحة، وسط مناخ من الإفلات التام من العقاب على نحو ظاهر. وفي المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تسيطر عليها جماعات سياسية مسلحة تدعمها بوروندي ورواندا وأوغندا، ثمة انتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان تشمل أعمال قتل غير قانونية للمدنيين وعمليات اعتقال تعسفية، واحتجاز غير قانوني وتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب، كما تشمل تجنيد الأطفال للخدمة في الجيش.

إن منظمة العفو الدولية تدعو اللجنة إلى دعم إنشاء لجنة دولية للتقصي للنظر في مزاعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق النـــزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يكون تقرير اللجنة بهذا الخصوص جاهزاً بحيث يتم عرضه على الجلسة الستين للجنة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تدعو اللجنة جميع أطراف النـــزاع إلى احترام التزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بشكل تام. ويجب على الحكومات المتورطة بالأزمة ضمان إجراء تحقيقات سريعة ونزيهة في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها للعدالة وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

السيدة الرئيسة،

إن منظمة العفو الدولية ترحب بتبني مدونة سلوك في الشهر الماضي تهدف إلى تنظيم وقف إطلاق النار بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وقد ناشدنا الجانبين أن يكفلا تضمين حقوق الإنسان في المفاوضات كجزء لا يتجزأ منها، وأن يعتمدا تدابير لمنع وقوع مزيد من أعمال القتل وحوادث "الاختفاء" والتعذيب وعمليات الاختطاف. فبحلول نهاية عام 2002، بلغ عدد الأشخاص الذي قتلوا في النـــزاع 4,366 شخصاً. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن نصف عمليات القتل هذه ربما كانت غير قانونية. وقد سجلت منظمة العفو منذ عام 1998 ما يقرب من 200 حالة "اختفاء". وفي 2002، سجلت المجموعة العاملة الخاصة بحوادث الاختفاء التعسفي وغير الطوعي أعلى رقم من حالات الاختفاء في نيبال، أي 28 حالة.

وتدعو منظمة العفو الدولية اللجنة إلى أن تدعو الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي، على حد سواء، إلى إحلال حقوق الإنسان في مركز القلب من محادثاتهما السلمية المقبلة. ويتعين على الحكومة التحقيق في مزاعم الانتهاكات وتقديم المسؤولين عنها للعدالة بموجب محاكمات نزيهة.

إننا ندعو اللجنة أيضاً إلى دعم إقامة وجودٍ لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لمراقبة احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وبناء قدرات السلطة القضائية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وسواها من مؤسسات حقوق الإنسان.

وفي الختام سيدتي الرئيسة،
فقد شعرت منظمة العفو الدولية بخيبة أمل حيال عدم قيام الجلسة 58 بمساءلة روسيا الاتحادية عن سجلها في مجال حقوق الإنسان بالعلاقة مع الشيشان. وما زلنا نشعر ببواعث قلق شديد جراء تواتر أنباء بأن قوات الأمن الروسية ما زالت تواصل ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الشيشان، ولكن دون أن تتم مقاضاة أحد إلا نادراً. وفي أجزاء أخرى من روسيا الاتحادية، تعرض الشيشان أيضاً للتمييز والمضايقة والاعتقال التعسفي، بما فيه عشية أزمة رهائن المسرح في موسكو.

وبحسب ما ورد، فقد ارتكبت القوات الشيشانية أيضاً انتهاكات للقانون الإنساني الدولي شملت استهداف أعضاء مدنيين في الإدارة الموالية لموسكو، ما أدى إلى مقتل العشرات. وتدعي القوات الشيشانية كذلك أنها قد أعدمت أفراداً تابعين للقوات المسلحة الروسية وقعوا أسرى في أيديها. ونشعر ببواعث قلق بالغ أيضاً حيال أنباء إعادة التوطين غير الطوعية لآلاف من الأشخاص المهجرين داخلياً، وبسبب إغلاق المخيمات التي كانوا يقيمون فيها في بعض الحالات.
إن منظمة العفو الدولية تدعو اللجنة إلى دعم إنشاء لجنة دولية للتقصي لكي تحقق في مزاعم الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي في سياق النـــزاع المسلح في الشيشان. وينبغي أن يكون تقرير اللجنة جاهزاً لأن تنظر فيه الجلسة الستون للجنة.

وينبغي على اللجنة إيضاً حث حكومة روسيا الاتحادية على اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وحوادث "الاختفاء" والتعذيب وإساءة المعاملة، بما فيها الاغتصاب، وللتمييز ضد الشيشان. وينبغي على الحكومة أيضاً وقف محاولاتها لإعادة الأشخاص المهجرين داخلياً من الشيشان بالقوة.

مع جزيل شكرنا، سيدتي الرئيسة

وثيقة للتداول العام